

## المملكة المغربية

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

وزارة الداخلية

48 79

3964

06 أبريل 2011

2 أبريل 2011

دورية مشتركة

إلى السادة :

— ولاية الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات.

— رؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصليات المغربية خارج المملكة.

الموضوع: حول المراسلات المتعلقة بقضايا الحالة المدنية للمغاربة المقيمين بالخارج.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فتنفيذا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الرامية إلى إيلاء عناية فائقة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، من خلال الإهتمام بجميع قضاياهم الإدارية، وخاصة منها المتعلقة بالحالة المدنية، نظرا لأهميتها والصبغة الإستعجالية التي يجب أن تنجز وتنفذ بها، عملت وزارتي الداخلية والشؤون الخارجية والتعاون على إعطاء تعليمات إلى السادة الولاية وعمال العمالات والأقاليم بالمملكة، ورؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصليات المغربية خارج المملكة، للمساهمة في حل مشاكل أفراد جاليتنا بالخارج واجتتاب التأخير في تلبية طلباتهم وذلك بتيسير وتسهيل قضاء حاجياتهم الإدارية سواء عند حلولهم بالمملكة أو تلبية لطلباتهم الواردة عن طريق قنصلياتنا بالخارج. مما كان له صدى إيجابي داخل أفراد هذه الشريحة من المجتمع المغربي، خاصة بالنسبة للطلبات المقدمة من طرفهم مباشرة إلى السادة ضباط الحالة المدنية.

إلا أنه لوحظ أن المسطرة المعتمدة حاليا لمعالجة وتلبية طلباتهم الواردة عن طريق قنصلياتنا بالخارج، تستغرق وقتا طويلا، قد يتجاوز في بعض الأحيان أكثر من ستة (6) أشهر، نظرا للمسار الذي تسلكه المراسلات المتعلقة بها، وكثرة القنوات الإدارية التي تمر عبرها، حيث يخلف ذلك انعكاسات سلبية على مصالح المواطنين ويعرقل بالتالي سير أعمال المراكز الدبلوماسية والقنصليات المغربية خارج المملكة ويؤثر على قيامها بواجباتها نحو المواطنين التابعين لدائرة نفوذها على أحسن وجه.

لذا، وانطلاقا من التعاون المشترك بين كل من وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الهادف إلى تحسين الخدمات المقدمة لأفراد جاليتنا المقيمين بالخارج، ولتحقيق المزيد من السرعة في تلبية طلباتهم، وإنجاز المراسلات الخاصة بقضاياهم المتعلقة بالحالة المدنية، في ظروف مناسبة، تم الإتفاق على

توجيه بعض المراسلات مباشرة من مختلف المراكز الدبلوماسية وقنصليات المملكة بالخارج، إلى مختلف العملات والأقاليم، والتي يتعين عليها بدورها أن تعيدها مباشرة إلى مصدرها بنفس الطريقة، ويتعلق الأمر ب:

- ✓ طلبات النسخ الموجزة والكاملة؛
- ✓ الطلبات المتعلقة بالدفتري العائلي؛
- ✓ إعلانات الزواج وانحلال ميثاق الزوجية وفق المسطرتين المحددتين بالمواد التالية: 15 و 68 و 141 من مدونة الأسرة.
- ✓ الطلبات المتعلقة بشهادة المطابقة لإثبات الهوية الموحدة؛
- ✓ إعلانات بيان الوفاة.

ولهذا الغرض، سيتم وضع دليل لمكاتب الحالة المدنية وفق آخر تقسيم إداري للمملكة، رهن إشارة السادة رؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصل، للاستعانة به في تحديد الجهة الإدارية المعنية بتنفيذ المراسلة. وإذا لوحظ أي تأخير في الرد على بعض المراسلات من طرف ضباط الحالة المدنية داخل المملكة أو خارجها، يتعين على الضابط المعني أن يخبر المصالح المركزية المختصة بوزارة الداخلية، باستعمال جميع وسائل الإتصال السريعة، بموضوع المراسلة وتاريخها وعددها وتحديد الجهة المعنية بإنجازها، لاتخاذ الإجراءات اللازمة للجواب عن تلك المراسلة.

لذا، فالمرجو من السادة الولاة وعمال العملات والأقاليم بالمملكة، وكذلك السادة الأعوان الدبلوماسيين والقنصل إبلاغ فحوى هذه الدورية للسادة ضباط الحالة المدنية، وحثهم على إيلاء عناية فائقة للمراسلات التي تتعلق بأفراد جاليتنا هناك، والحرص على تتبع مراحل إنجازها وتنفيذها من طرف الجهات المعنية، طبقا للمقتضيات القانونية التي تنظمها. والسلام.

وزير الشؤون الخارجية  
والتعاون  
الطيب الفاسي فهري

وزير الداخلية  
الطيب الشرقاوي